

عنوان البحث:

خريجي منظومة "إمد" من الجامعات التونسية وحشيات كسب رهان التشغيل:

تجربة المعهد العالي للفنون والحرف بالقيروان أنموذجا

د. خالد عبيدة، أستاذ مساعد بالمعهد العالي للفنون والحرف بالقيروان

البريد الإلكتروني: khaled_abida@yahoo.fr

ملخص البحث:

2 | الصفحة

وقعت منظومة التعليم العالي التونسي في شرك العولمة عبر ذلك "الاصلاح" التعليمي الذي قامت به بتبنيها لنظام "إمد" والذي فرضه النظام البائد بإيحاء من البنك الدولي. ولكن الرجوع على الأعتاب اليوم صار أمراً شبه مستحيل نظراً لضخامة المبالغ التي صُرفت لتحقيق هذا "الاصلاح" والتي نحن بصدد تسديدها الآن. وسنحاول في هذه المداخلة تبيان السلبيات التي أثرت على منظومة تعليمنا العالي عبر تسرعنا في تبني منظومة "إمد" من دون سابق تفكير وإقتراح بعض الحلول التي حاولنا إيجادها في المعهد العالي للفنون والحرف بالقبروان عبر المراهنة على زرع خصوصية ثقافية نقدية وإبداعية لدى خريجينا تساعدهم كثيراً في كسب رهان التشغيل.

Abstract :

The system of the Tunisian higher education is under the influence of globalization because of the new reform undertaken by the fallen governors and blown by the World Bank to adopting the "LMD" system. However, we cannot shrunk the huge expenses that tasted this "reform" and we are currently in the process of the refund. We present in this paper the damaging effects of this reform and the solutions we adopted in the Higher Institute of Arts and Crafts in Kairouan to exceed by establishing a creative and critique cultural specificity at our graduates that will help them to find work.

المقدمة:

لا يخفى على أحد اليوم بأن منظوماتنا الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية العربية لم تُعد مستقلة بذاتها بقدر ما صارت مُرتحنة بمنظومة عالمية مُتشابكة أملاها علينا النظام العالمي الجديد في ظل العولمة. وفي إطار هذا الملتقى حول جودة التعليم العالي الذي تُنظمه جامعة حضر موت، قدّرنا المشاركة في هذا النقاش بما يتوافق وإثبات هذه الحقيقة ومدى وقعها على تعليمنا العالي في تونس، خاصة من خلال منظومة "إمد"، وسبل تدارك سلباتها قصد تحقيق أكثر ما يمكن من أهداف النجاح في التكوين عسى أن نتجاوز معضلة البطالة المحتدمة يوما بعد يوم؛ وذلك عبر تفعيل إستراتيجيات تعليمية تراهن على إبداعية الفرد كراس مال حقيقي في التنمية. فما أهم المشكلات التي نتج عنها وما هي الحلول التي حاولنا إيجادها لتجاوزها بطرق متفاوتة النجاح أثناء تدريسنا للفنون بالمعهد العالي للفنون والحرف بالقبروان؟

1- التعليم العالي التونسي في شراك العولمة:

عبّر الكثير من الفلاسفة والمُنظِّرين الغربيين عن رفضهم لأنساق العولمة وتدخّلها في مجال تدريس الفنون. ومن أهم ما قرأته حول هذا الموضوع مقال لدومينيك شاتو Dominique Chateau يحمل عنوان "دفاع وتوضيح لمفهوم الفنون التشكيلية (و مفهوم الفنون التطبيقية)¹" يفسّر فيه الباحث عملية الانتقال من مصطلح "فنون تشكيلية" إلى مصطلح "فنون بصرية" ومن مصطلح "فنون تطبيقية" إلى مصطلح "تصميم" (design) مُعتبراً إياها بمثابة التبنّي لرؤية أمريكية دون سابق تفكير أو علم. فالتوافق الأوروبي مع الأنماط الأمريكية والتقاليد الأنقلوسكسونية قد يكون مُربّجلاً وواهباً في نظره إذا قمنا "بسلعة" القيم الروحية واللامادية التي يبثها الخطاب الإبداعي وإذا ما تعاملنا مع تدريس الفنون بطريقة نمطية تُماهي الطرق المقتبسة لبيع القطن أو الجبن أو النفط.

¹ - Dominique Château, « Défense et illustration de la notion d'arts plastiques (et de celle d'arts appliqués) », Article publié in <http://artsplastiques.Ac-Bordeaux.fr/bibliographiechateau.htm>

وعلى نسق الوتيرة النقدية نفسها، فإنني أعتبرُ بأن مُسايرة نظام التعليم العالي التونسي للمنظومات التعليمية الراجحة في الغرب ومُحاولة تعميمها على جميع الاختصاصات، دون الأخذ بعين الاعتبار الخُصُوصيات التعليمية التعلّمية لكل واحدٍ منها، أدى في أحيان كثيرة إلى تَهْفُؤِ المستوى العلمي للطالب والخِرجي الجامعات التونسية بشكل عام². ولقد لاحظنا جميعا بأن مُستوى التكوين قد تدنى وبأن المكتسبات المعرفية والسلوكية لطالب اليوم قد تدرجت بوضوح أمام تلك التي كان عليها بالأمس. ومن بين تِعَلّات سُلطات الإشراف التي فرضت منظومة "إمد" فرضًا على واقع تعليمنا العالي الراهن، توحيد شهادتنا الوطنية مع الشهادات الأخرى خارج الوطن حتى يتسنى لخريجينا مُتابعة دراساتهم العليا في الغرب، لانساق شهاداتهم مع الشهادات الأجنبية؛ وكأننا بالعائلات التونسية، التي يعجز الكثير منها عن تسديد المصاريف الدراسية لأبنائها داخل البلاد، صارت قادرةً على إرسالهم خارجها!

ولقد انتهى الأمرُ بالعمولة التي تُعتبرُ تنميطًا للممارسات الاقتصادية والثقافية بين مُختلف شعوب الأرض إلى غرس برائتها في هيكل تعليمنا العالي. ففي حين كان "مسار بُولوني" « Le processus de Bologne » الذي نُظّم في السوربون بباريس في شهر ماي 1998 يهدفُ إلى توافق نُظُم التعليم العالي الأوروبي وتوحيدها إلى حدود سنة 2010 حسب نظام الأرصدة système de crédits الذي سيسمح بجولان الطالب الأوروبي في مُختلف الجامعات ذات الاختصاص؛ وجدنا أنفسنا كبلدانٍ نامية مُنخرطين بسرعة في سياق هذا النظام التعليمي الجديد الطارئ علينا من دون سابق علم؛ بل ولعلنا قد استبقنا حتى بعض بُلدان الاتحاد الأوروبي في تطبيقه.

وما يعنيه ذلك شيءٌ واحدٌ هو أن منظومة التعليم العالي في بلادنا لم تخرج مُطلقًا عن بوتقة القرار السياسي. وكل ما قُدم من تفسيرات ما بعد الثورة، لفهم تَهْفُؤِ المستوى التعليمي في تونس، اكتفى بتوجيه أصابع الاتهام إلى المخلوع وأزلامه وحملهم مسؤولية إفراغ العملية التعليمية من مُحتواها وتَعويد الأجيال على ثقافة الحق في النجاح، بَعَدَ أن كَرَسَت الدولة في الحِقبة التي سبقتهم ثقافة العمل التي تجعلُ النجاح من نصيب المجتهدين فقط. ولكن، هل قدمت هذه المعاينة الـ "ما بعد ثورية" حُلُولًا لتفادي الأزمة أم أنها، يمثل هذا الكشف diagnostique، تتواصلُ في خدمة أجنداتها السياسية؟

² - هذا الإقرار نابعٌ من صدق أقوال الزملاء في اختصاصنا وفي اختصاصات أخرى، ومُنْبَثِقٌ أيضًا عن واقع تجرّبي الشخصية.

ومن دون الخوض أكثر في جدال تحديد مسؤولية من كان وراء إفساد المنظومة التربوية والجامعية، فإنه بات من المؤكد لدى أن العديد من القرارات التربوية الخاطئة قد أُخِذَتْ طوال العقود الأخرين وأدت إلى الانزلاق في ممارسات سيئة أهدرت حق الطلبة في تعليم جيّد وضحت بهم على عتبة إرضاء الحاكم الذي كان لا يتوانى عن استعمال كل قرار تربوي، مهما صغر شأنه أو كبر، في بورصة المضاربات السياسية السامحة وليصبح الحق في التعليم وكأنه منة يمنُّ بها الراعي على رعيته بعد أن كان حقاً مكتسباً وخياراً استراتيجياً على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ويعتقد العديد من العاملين في قطاع التعليم العالي أن نظام "إمد" فرض علينا فرضاً من جهات خارجية وكثيراً ما كان يُشار في ذلك إلى البنك العالمي تحديداً. وهذا البنك هو الذي فرضه لغايات في نفس يعقوب ليس أقلها من أن ينسف بمحاولاتنا البائسة للتطوير ويضمن تبعيتنا للغرب على مر السنين. ومن المعروف أيضاً عن البنك العالمي أنه يضغط على البلدان المقترضة لإتباع نصائح الخبراء الذين أوكل لهم مهمة تشخيص مشاكل الفقر أو التربية أو النمو أو البيئة للبلدان الفقيرة واقتراح الحلول الملائمة.

ومن الطبيعي أيضاً أن يكون موظفو البنك وخبرائه متحمسين للحلول التي توصلوا إليها والتي أسهموا في استنباطها ومن المنطقي كذلك أن يهيموا لكل فرصة سانحة لتجريب هذه الحلول والنظريات على أرض الواقع ونتيجة ذلك أن أضحي تعليمنا العالي حقلاً من حُقُول تجارهم؛ والعيب كل العيب موكول لمن فتح لهم أبواب المخابر ليحربوا نظرياتهم على عقولنا وعقول ناشئتنا مُقابل الأموال الطائلة التي أنفقت في سبيل ذلك.

ولكننا اخترنا هذا النظام التعليمي المستورد بمحض إرادتنا ونحن نُسدُّ الآن قروض البنك العالمي من عرق جبين الشعب ومن تكوين أبنائنا. وأذكرُ بأنني قرأت في إحدى المقالات الصُّخفية³ بأن أحد المشاركين في "مسار بولوني" لسنة 1998 وقف يخطب بعد عشرين عاماً في الحضور الذي كان مُشاركاً في المؤتمر العالمي للتعليم العالي في اليونسكو سنة 2009 راجياً منهم ألا يُقلدوا نظام "إمد" وأن يستنبطوا نظاماً خاصاً بهم .

³ - أنظر مقال الأستاذة روضة بن عثمان المنشور بجريدة "مواطنون" يوم 12 أوت 2011.

وقد أثر كلامه وحججه المقدمة بشكل واضح في عدد كبير من وزراء التعليم العالي الذين يُناهز عددهم الستين وزيرا يومها؛ إلا أن الوفدين التونسي والمغربي دافعا عن هذه المنظومة وراحا يتبحران بنجاحها في بلدانهم أكثر من فرنسا نفسها؛ والحال على ما هو عليه اليوم. و ما أحوجنا الآن أن نسترجع كلام هذا الرجل وأن نأخذ بنصيحته سعياً لتحديد الكفايات التي سنسلخ بها طالبنا حتى يُساهم في التأسيس الفعال والبناء لخصوصية ثقافية نقدية متسقة مع محليته ومنفتحة على فضاء الآخر، لا مُنصهرة فيه وفاقدة لوجهتها الحضارية. فما هي السبل البيداغوجية الممكنة لتدازك هذا التفهّم الذي صار يعرفه تدريس الفنون في معاهدنا العليا والحال أن منظومة "إمد" تُعتبر "مكسباً حقيقياً" لا يمكن التراجع عنه بالنسبة لأصحاب القرار؟

2- "المناهج التفاعلية" سبيلاً لتأسيس خصوصية ثقافية نقدية عبر تدريس الفنون:

من موقعي كباحث مسكون بالهاجس النقدي فيما يُحيط به ومن خلال مُزاويتي للتدريس داخل ورشات الفنون أو الاشراف على مشاريع طلبة الماجستير المهني في الفنون المرئية بالقيروان؛ تركزت عندي جملة من القناعات البيداغوجية وترسخت أهداف تعليمية تعلمية كبرى يمكن أن تشمل مناهج تدريس الفنون في معاهدنا العليا قصد تكريس الخصوصية الثقافية النقدية التي أتحدث عنها. ولا أعتقد بالمرة بأن هذا الهدف السلوكي ذو طابع طوباوي utopique إذا ما دأبنا على اعتبار الطالب محور العملية التعليمية وسعينا لإدراجه في وضعيات عمل مبنية على ثلاث كفايات سلوكية أساسية وهي:

- تحمل مسؤولية المسار الذي اختاره لتمشيه الإبداعي والدفاع عنه.

- مُزاولة النقد الذاتي على ضوء ملاحظات الآخر وآرائه.

- الانفتاح على تجارب الآخر، شرقياً كان أو غربياً.

وبالتركيز على زرع وتثبيت هذه الكفايات الثلاث في سلوكه خلال العملية التعليمية، قد يتسنى للطلاب بلوّه مسار إبداعي واع يتميزه ومُدرك لسبل بلوغه عبر تمشيات مُنهجة ومسارات إبداعية مُستحدثة تنطلق من المفاهيم الإجرائية التي اشتغل عليها الفنانون الآخرون في سعي حثيث منه لشخصيتها personification.

ولقد حصل لي يقين بعد سنوات من العمل بأن تحقيق هدف الخصوصية الثقافية النقدية لدى المتعلم في مجال الفنون المرئية يمر حتمًا عبر علاقة تفاعلية بين أقطاب ثلاث هي على التوالي: المعلم والمتعلم أولاً، المتعلمين فيما بينهم ثانياً والنظريات والمناهج المعتمدة في عملية التواصل البيداغوجي ثالثاً. وبالاعتماد على "المنهج التفاعلي"، يُصبح الوسيط داخل العملية التعليمية التعلمية في تدريس الفنون التشكيلية قائماً بين هذه الأقطاب الثلاث وهو الذي لا يعدو أن يكون سوى المحتوى المعرفي نفسه.

وفي سياق علاقة تفاعلية مبنية بشكل طبيعي، يتراجع هذا المحتوى المعرفي على أن يكون قبلياً وسابقاً لعمار العملية التعليمية التعلمية، ليغدو مُنبثقاً عنها ونابعاً منها. فالوسيط المعرفي الذي أُنحِثُ عنه ليس كمية المعارف التي سُحِدِدُ عملية التواصل مع الطالب. إنها، بالأحرى، مجموعة الخبرات التي بصدد البناء والتشكُّل en devenir بين الأستاذ والطالب أو بين مجموعة الطلبة داخل فضاء الورشة، لتغدو بذلك المحرك الأساسي للعملية التواصلية. حينئذ، ألا يُصبح التدريس في الورشات ضرباً من ضروب الإبداع بين المشرف على الورشة وأهلها من المتعلمين؟ ألا يتحول دورُ الأستاذ آنذاك إلى مُرافقٍ للطلبة بدل أن يكون مُلقِّناً لهم جُملةً من المعارف التي لا يَبْنُونَهَا بأنفسِهِم، فتضل غريبة عنهم حتى ينتهي بهم الأمر إلى نسيانها طال بهم الدهر أو قصر؟ إن مفهوم "التفاعل" هذا لا يفتأ أن يتغير وأن يُحوَّل إذا ما طَوَّرنا في فهمنا له وفي تصوُّرنا للعلاقة التبادلية بين طرفي العملية التعليمية. أفليس من الوارد حينها أن يُصبح هذا المفهوم قائماً على أساس من "التفاعلية" بين نظريات تعليمية مُتعدِّدة كالنظرية السلوكية *théorie behavioriste* والنظرية البنائية *théorie constructiviste* والنظرية المعرفية *théorie cognitiviste* التي نأخذُ بكلِّ واحدةٍ منها بطرف حسب مرحلة التعليم والتعلم أو خلال مُتابعة مشاريع البحث؟

وحيث نُقارنُ النظريات التعليمية الثلاث فيما بينها، يبدو تقاربها واضحاً وتداخلها مُمكنًا. فإذا كانت النظرية السلوكية تُجِيلنا على مضمون المعرفة الساعين لإرسائه لدى الطالب والمركِّز بالدرجة الأولى على مَسارِه السلوكي *ligne de conduite* أمام المشكل الذي يُواجهه أو إزاء تمثيه الإبداعي، فإن النظرية البنائية تُكْرِسُ المعاني الذاتية والموضعية للتمشي الذي انتهجه دون غيره داخل وضعية تعليمية مُحددة، بينما تُساعدنا النظرية المعرفية على تحديد الأساليب والمسارات والاستراتيجيات الناجعة للخوض في وضعية العمل المُقترحة وتذليل صُعوباتها من طرف الأستاذ واقتراح الإجابات المُنتظرة منها من طرف الطالب.

ويعتقد الكثير من مُدرسي الفنون التشكيلية داخل ورشائهم بأنهم يشتغلون على هذه المدارات الثلاثة بصفة متوازية، والحال أنهم عادةً ما كانوا يُعلِّبون منظومةً على أخرى ويدلون كل ما في وسعهم لتكريس المعلومة التقنية أو المعرفية لدى الطالب، في حين أنه كان من الأفضل لو دفعوه نحوها حتى لا تتلاشى من ذهنه إثر خروجه من قاعة الامتحان مباشرةً. وتلك هي للأسف الشديد ردة فعل الطالب الذي تلقى تكوينًا تلقينيًا لم يبذل خلاله أي جهدٍ فرديٍ لحصاد معرفته المقتصرّة على تفعيل الذاكرة لسرد ما وقع حفظه أو قضاء ساعاتٍ طوالٍ لحذق مهارةٍ تقنيةٍ بعينها لا إبداعيةٍ فيها ولا ابتكارٍ بقدر ما تعتمد على التكرار.

وفيما يتعلق بإنجاز المشاريع داخل الورشات، كحال مجوثر نهاية الدروس أو المشاريع المهنية في مستوى الماجستير -وهنا أتحدث عن تجربتي في القيروان وما لاحظته من خلال تجارب بعض الزملاء- فإن هاجس وظيفية "المنتوج" الذي يُنتجه طالب الفنون التشكيلية في الإجازات التطبيقية يجعل الأستاذ مُندفعًا نحو تحقيق النتائج أكثر من اشتغاله على سبيل الوصل إليها، مما يجعله في غالب الأحيان يفرض مواضيع بحثٍ تهمه ولا تهم الطالب ضروريةً؛ إلا أن هذا الأخير مُنصاعٌ نحو نيل رضا المعلم أكثر من حرصه على تعلم منهجيات البحث الخاصة بقطاعنا. وكيف نلومُه على ذلك وأستاذة المشرف على الورشة لا يُولي اهتمامًا خاصًا بهذه المسألة؟!

"المرئودية"، "سوق الشغل"، "القاعلية"، "التشغيلية"... كلُّها شعاراتٌ ورثناها عن العهد البائد ولا زلنا نُعاني منها إلى اليوم وسنظل نُقاسي في ورشات الفنون التشكيلية التي أصبحت، قصرًا، تبحث عن الوظيفة أكثر من حرصها على الإبداعية. وأكد أنجزم بأن هذه الشعارات السياسية بامتياز هي السبب الرئيسي وراء تدهور حال دارسي الفنون البصرية اليوم وبعض مُدرسي الأجيال الصاعدة. وفي نقدنا الذاتي لممارساتنا التعليمية خارج نطاق النرجسية الضيقة أو المصلحية المباشرة، قد نصِلُ زُما إلى تحقيق الهدف السامي الذي أُلِّمَّ له باستمرار والموسوم بـ"الخصوصية الثقافية النقدية" التي ستخلق لدى أجيالنا الثقة في قدراتهم الذاتية وتجعلهم في نفس الوقت مُنفتحين على تجارب الآخر وفق معايير قياسيةٍ واعيةٍ بمخاطر الانزلاق الأعمى في المفولات المستوردة أو في المرجعيات الحضارية المنغلقة التي أكل عليها الدهر وشرب. وإذا تبيننا مثل هذه القناعة رهانًا محوريًا في تعافُلنا مع الطلبة، قد نتمكّن ساعتها من التصدي للحيثف والمجحف والأخطاء الفظيعة التي يرتكبها ساستنا للبلوغ مآرب شخصية على حساب التكوين المعرفي للمجموعة الوطنية.

3- الموقع المحوري للطالب داخل المناهج التفاعلية:

لا يمكن لتدريس الفنون التشكيلية في زمننا الزاهر أن يُثبت الجدوى من تعلّمه إلا عبر الدور الحيوي الذي سيلعبه في تنمية رأس المال البشري المبدع من خلال إيجاد الحلول المبتكرة لحاجياته الأساسية الملتزمة ضروراً بالمعطيات المادية المتاحة. وكنت قد تحدثت في إحدى مقالاتي المعنونة "تدريس الفنون والضرورة العاجلة لتأسيس خصوصية ثقافية نقدية"⁴ عن بعض البحوث في السلوك الخلقى التي لاحظت تباينات واضحة عند عامة الناس بين الحكم الخلقى والسلوك الظاهر، إذ ليس من الثابت دائماً تطابق الفعل مع القول. وبناءً عليه، يُصبح مفهوم "القيمة" la valeur داخل الوسط الدراسي، معرفية كانت أو سلوكية، أكثر ارتباطاً بعملية التأثير والتأثر بين مختلف أطراف العملية التربوية منه بالأحكام القيميّة المفروضة سلفاً. وتضل كل الثوابت الخلقية قابلةً للتحوّل والتغيّر في مناخ سلس من الحوار والممارسة والمشاركة الفعلية التي يقع من خلالها تبادل المكتسبات التقنية والمعرفية من طرف المعلم والمتعلم أو بين المتعلمين أنفسهم.

إن عملية التواصل البيداغوجي التي لا تقوم على الملاحظة والاكتشاف والنقد من طريقي العملية البيداغوجية لا تلبث أن تكون، إما دحضا وتأكيداً لبداهيات، وإما اندفاعاً للوصول إلى نتائج مُرتقبة من دون أخذ الوقت الكافي للخوض أكثر في مضمون التواصل. فما هو السبيل إلى خلق هذه العلاقة التفاعلية حتى لا تنقلب حصصُ التدريس بورشات الفنون البصرية إلى حصص تلقينية؟

لقد كان لجملة الملاحظات التي سجلتها في تعاملتي مع فئات مختلفة من المتعلمين الدور الكبير في صقل سلوكياتي الراهنة في التعامل البيداغوجي مع الطلبة داخل ورشات الفنون التشكيلية المُعدّدة والمختلفة التي كان الهدف التعليمي السلوكي النقدي l'objectif d'une conduite critique جامعاً بينها وعماداً لها. ولاعتقادي العميق بأنه لا يمكنني بلوغ هذا الهدف التعليمي -العاجل- من دون المراهنة الفعلية على مفهومي "التفاعلية" و"النقدية" داخل ورشات الفنون التشكيلية ومن دون

⁴ - خالد عبيدة، "تدريس الفنون والضرورة العاجلة لتأسيس خصوصية ثقافية نقدية"، مقال منشور في مجلة قضايا إستراتيجية، العدد الخاص بجويبية، أوت، سبتمبر، 2012، بداية من ص.71.

تفعيلهما آلياً ذو جدوى في عملية النقل التعليمي *transfert didactique* وفي رجعها بين الأستاذ والطالب *feed-back*

10 | الصفحة أو بين الطلبة أنفسهم عن طريق الجدل النقدي المتبادل، كانت صياغتي لوضعيات العمل المقترحة ومتابعتها مُركزة بالأساس على:

- البحث الدقيق في المرجعية الفنية المتفقا على أساس المفاهيم الإجرائية التي تُوظفها وتشتغل عليها.
- صياغة وضعية العمل المقترحة بالانطلاق من حوامل مرئية أو مقروءة (نصوص، صور لأعمال...) تكون مفتوحة بدورها على تأويل الطالب ولا تحمّل معنى نهائي ومغلق.
- حث الطالب على تقديم عمله ضمن أجهزة تواصلية *des dispositifs communicationnels* مهيئاً مكاناً للمتلقي عند تقبلها.
- مدى نجاح الطالب في استثارة المتلقي لخطابه البصري (الأستاذ وبقية الطلبة) وما يمكن أن يُحرك عمله المقترح من جدلٍ داخل فضاء الورشة رُجوعاً على وضعية العمل الأولى. ويجعل هذا الحراك النقدي بقية الطلبة مشاركين حقيقيين في عملية التقييم ويدفع صاحب العمل للدفاع عن خياراته أو مراجعتها على ضوء العملية النقدية التي تدور حولها.
- وبالاعتماد على هذه المعطيات والتمشيات في صياغة وضعية العمل المقترحة ومتابعتها، وفق إتساقها مع الأهداف المقررة للورشة وحسب التدرج الزمني المرصود لها على مدى السنة الجامعية، يُصبح الطالب هو الفاعل الحقيقي داخل العملية التعليمية ويغيب الأستاذ الذي بناها ورسم بتأني علامات طريقها المتفرع؛ ولكل طالبٍ إثر ذلك أن يأخذ المفترق الذي يراه مُلائماً دون الحياء، طبعاً، على الطريق العام للسير التي تفرعت منها السبل.
- وأمام ثنائية الحضور والغياب النسبي "للمعلم" داخل الورشة، والتي تجعل الحضور النقدي للطالب أكثر فعاليةً وبنائيةً، يصير الدور الذي يضطلع به المشرف على الورشة مُقرّناً بدور الوسيط *mediateur* الذي يُحوّل المعرفة العالمة *savoir savant* إلى معرفة قابلة للتدريس *savoir à faire apprendre* في صياغته لوضعية العمل التي سيقترحها على طلبته. ويُسقط الأستاذ كذلك بين ما يقترحه الطلبة بصفة ذاتية وما يمكن أن يُجلبهم عليه من مرجعيات يبحثون فيها عن المعلومة التي يحتاجونها

بأنفسهم. ويُعرّف بعض الباحثين في مجال التربية بأن العملية البيداغوجية تتلخص في "اقتصاد الوساطة والتواصل"⁵ « Une économie de médiations et de communications », الذي يتحول عبره الأستاذ من مُلقِّن للمعرفة إلى ضامنٍ لها ومُخطِّطٍ لميآكلها المبنثقة عن مجموعة من المتعلمين، تجعل دور المحوري مُلخَصًا في التنسيق بينها.

كما أن المراهنة على استقلالية الطالب لا تجعل الأستاذ الوسيط الأكبر في العملية التواصلية بين المعرفة والمتعلم. فالطالب أو مجموعة الطلبة يُصبحون وُسطاء لأنفسهم في علاقتهم بالمعرفة بمساعدته وبمشورته. فهو يُروِّج وضعيات تعليمية ويُقدِّم توجيهات عامة ويفتح أحيانًا أقواسًا نظرية تجعل من المتعلمين وُسطاء لأنفسهم « auto-médiateurs ». وعلى هذا النحو، تتحوَّل وضعية العمل التي يقترحها الأستاذ إلى وسائط لازمة médiations nécessaires للتواصل ويتحوَّل هو بدوره إلى وسيط بينها وبين الطلبة médiateur، يُهَيِّئ ويُشرف على العملية التواصلية البيداغوجية المبنية بالأساس على جهد الطلبة الذين هموا بأنفسهم للبحث عن المعرفة العارفة التي تُناسِبُهُم. يقول روجي كوسيني Roger Cousinet في هذا السياق: " بأقل ما تُدرِّس، بأكثر ما نتعلم لأن معنى أن تكون مُدرِّسًا هو أن تتلقى المعلومات ومعنى أن تكون مُتعلِّمًا هو أن تبحث عنها"⁶. ولكن، على أي أساس سيهمُّ طالب الفنون التشكيلية بالبحث عن المعلومة التي يحتاجها؟ ألا يفترضُ بحثه هيكلًا عامًا أو خارطة طريق تُوجهه نحوها؟

من هنا تأتي أهمية المرجع الذي سيستند عليه الأستاذ لصياغة وضعيات العمل المقترحة على الطلبة. إن دقة اختيار هذا المرجع والغوص في غماره لإيجاد الوسائط النصية أو البصرية التي تتلاءم مع الهدف التعليمي المرصود في البرنامج السنوي للورشة هو الدور الرئيسي الذي يضطلع به الأستاذ حتى يضع الطالب في النطاق العام لبحثه عن المعرفة الخاصة التي ستُكون في خدمة مشروعه. وهذه أولى بوادر "التفاعلية" بين الأستاذ والطالب والتي سُسَّاهم فيما بعد - إن كانت صيغة العمل المقترحة محاكاةً

⁵ Georges - Lerbet, article intitulé « Approche systémique et sciences de l'éducation », paru in *Revue française de pédagogie* n°67, Paris 1984, pages 29-36.

⁶ -Roger Cousinet, cité par Mahsouna Sellami dans son livre *Arts plastiques et Enseignement, essai poétique*, Editions Unité de recherche Pratiques artistiques modernes en Tunisie, Tunis 2012, page13. Le texte original de la traduction arabe est : « Moins on est enseigné, plus on apprend, puisque être enseigné c'est recevoir des informations, et qu'apprendre c'est les chercher ».

بشكل سليم طبعاً - في بلورة "تفاعلية" من درجة ثانية بين المحتوى المعرفي والمعطى السلوكي الذي سيؤسس له المتعلم في بحثه عن المعلومة النظرية التي يحتاجها تفاعلاً مع وضعية العمل المقترحة. | الصفحة 12

ثاني بواير "التفاعلية"، المفتوحة على الفئدرات الذاتية للمتعلم أكثر من استجابتها لإنتظارات الأستاذ من الوضعية التي إقترحها عليه، هي المنهج التساؤلي الذي يتوخاه هذا الأخير في استدراجه للمعلومة المستلثة من الطالب عبر إستنطاقه منهجياً، مُساعداً إياه بذلك على بناء المعرفة التي يحتاجها بنفسه. ويُعتبر هذا المنهج في المسائلة البيداغوجية والتدرج بها داخل العملية التعليمية ضارياً في القدم، إذ تنبني الفلسفة السقراطية بُرمتها على أهمية السؤال في المنهج التوليدي Maïeutique الذي يقود الطرف المحاور تدريجياً إلى إنتاج معرفته وفكره بنفسه. ويوضح لنا سقراط بأنه عندما نطرح سؤالاً مُنهجاً على شخص ما، فإنه سيفصح من تلقاء نفسه عن معرفته وعن منطقته السليم. ونستشهد في هذا السياق بمُحاورته المشهورة المينون *Ménon* التي أجراها مع خادم جاهل تمكن الفيلسوف أثناء مُحاورته من أن يُرافقه ذهنيًا حتى يحلّ بنفسه المشكل الهندسي لتكرار المربع *La duplication d'un carré* من دون تلقيه أي معرفة سابقة، مُكتفياً في ذلك على طرح الأسئلة المناسبة في الوقت المناسب حسب تطوّر وتيرة الحوار.

ويُنبهنا المنهج التوليدي السقراطي لأهمية التدقيق في مستوى صياغة التعليمات *consignes* التي تُصاحب وضعية العمل المقترحة، المحاكاة على أساس مرضود من التحويل التعليمي التعلّمي. فأن نُدقق في مستوى صياغة هذه التعليمات المُصاحبة هو اختصار لنصف الطريق الذي سينطلق معه بحث الطالب وتبدأ معه مُرافقتنا له عبر المسائلة الموجهة. وفي مجالات أخرى، لم يندثر هذا المنهج التوليدي السقراطي بتقادمه، بل إن المناهج الحديثة في مجال العلاج النفسي طوّرت وأطلقت عليه تسمية جديدة تُعرف بتقنية "الكوشينك"⁷ « *coaching* ». واقتفاءً لحُطى سقراط ومنهجه التوليدي، كثيراً ما تحدث الخبراء على أن تقنية "الكوشينك" لا تُقدم معرفة خاصة للمُتدرب بقدر ما تُساعده على أن يجد بنفسه حُلولاً لمشاكله الشخصية والمهنية عبر بناءه الذاتي لتحليل الوضعية المعيقة لتقدمه وللأهداف التي يرضدها من خلالها وللاستراتيجيات التي سيتوخاها لبُلوغها.

⁷ - « *coaching* » هي كلمة إنكليزية معناها الحرفي "التدريب" ومعناها الميداني "المرافقة" و"المصاحبة" لأشخاص أو لمجموعات في تحولاتهم الشخصية والمهنية.

والفرق في تطبيق تقنية "الكوشينك" بين المجال الكلينيكي clinique والمجال التعليمي واضح، وإن كانت نقاط الالتقاء بينه وبين المناهج التفاعلية التي نتحدث عنها جليةً أيضًا للعيان. ففي حين تغيب على المرافق Coach الأهداف التي يسعى المتدرب Coaché لبلوغها -لجهله بالمشاكل الشخصية والمهنية لمن يُرافقه- تبدو الصيغة التعاقدية بين الأستاذ والطالب، المحبوكه بشكل سليم ضمن وضعية العمل المقترحة، ميثاقًا قائمًا بذاته بين الطرفين لتحديد وجهة الأسئلة التي سيطرحها المرافق البيداغوجي والتي تُحددها التعليمات التي تُلزم الطالب باحترامها من دون أن تُحد، ضروريًا، من حُرّيته في التفاعل معها إبداعيًا. وتتنزل في هذا الصدد أهمية النسق التساؤلي الذي سيخوض فيه الطالب مع أستاذه على أساس من التفاعلية التي تجعل الأجوبة التي يستدرجه نحوها المرافق البيداغوجي مُنبئةً عن المتعلم وخبراته ولا تتحارج عن نطاق معرفته.

داخل هذا النسق التفاعلي من التعلم، يشرع الطالب في التأسيس لمسارات إنشائية processus poïétique مهيكله بين النظري والتطبيقي. غير أن سبل بلوغها ليست بسيطة وتتطلب جهدًا مشتركًا بين المشرف على الورشة وأهلها، مع التزام الحذر في كل مرة من طرف الأستاذ الذي قد يقع، طواعيةً ومن دون قصد، في فخ التلقين والإملاء والإلزام أمام الحيرة التي يعيشها الطالب إزاء وضعية العمل المقترحة والتي عادةً ما تُعيق تقدمه في العمل، فيلجئ حينذاك إلى أستاذه كملاذٍ أخير.

هذه النزعة التواكلية لدى الطالب هي السبب الرئيسي الذي يجعل الأستاذ يسقط في فخ التلقينية ويمنع الطالب من تحمّل مسؤولية الطريق الذي وجد فيه نفسه قبل أن يأخذ أحد المتعرجات التي سيسلُكها ويخطّ نمجّه الإنشائي في ثناياها. هذه الوضعية، مجازًا، هي التي سيجد فيها الطالب نفسه بعد إنهاء دراسته ويتأهب للبحث عن العمل؛ فإذا قام الأستاذ بإيجاد الحلول مكانه أثناء الوضعية التعليمية التعلمية، فهل سيكون معه بعد حصوله على الشهادة؟

من هنا تأتي أهمية الهدف السلوكي في التعلم داخل الورشات التي يتركز عليها تدريس الفنون التشكيلية أو الفنون والحرف. فما ثراه يكون محتوى هذا التعلم يا ترى؟ هل يكفي أن يحدّق طالب السنوات الأولى مثلًا التمرين الشهير للدائرة اللونية وينجح في التفريق بين لونيّاتها العديدة حتى يُصبح قادرًا على توظيفها في عمَلٍ تصويري؟ أليس من الأجدى لتكوينه أن يشغل على مفهوم "الاقتصاد" « l'économie » داخل العمل التصويري بالارتكاز على مراجع فنية غربية وعربية، على حدّ السواء، أكثر من أن

يُفضّي حصصًا متتالية في تكرار تمرين ذي طبيعة تلقينية صرفة؟

أمام هذا الزخم المتواتر من الأسئلة المطروحة وأسئلة أخرى مُنبثقة عن المعاينة العينية للعديد من الجذاذات البيداغوجية للزملاء⁸، يُصبح التساؤل المحوري الذي يجمعها كلها مُرتبطاً أكثر بجدوى ما ستقدمه للطلاب فترة تكوينه- التي بُرت منها سنة بأكملها في نظام "إمد"- حتى نبلغ الهدف السلوكي/المعرفي والبنائي الذي سيساعدنا كثيراً في تحقيق الخصوصية الثقافية النقدية التي نطمح لإرسائها. وبالرغم من أن هذا الهدف التعليمي يبدو لنا بعيد المدى، فإن السنوات المرصودة بلُوغه لا يُمكن أن تتجاوز في كُل الحالات السنوات الثلاث للإجازة.

من هذا الموقع الذي وجدت فيه نفسي⁹ ومن موقع مسؤوليتي مع بقية الزملاء في تسليح الطلبة بسلوكيات ومهارات يُواجهون بها غدُهم الضبابي¹⁰، صار تحديداً الأهداف البعيدة التي تُريد بلُوغها من خلال التكوين سابقة للأهداف الآتية للعملية التعليمية. فليست التشغيلية والانصهار في المحيط المؤسسي- المُوَجَّح من طرف أصحاب القرار- هما الهدف الذي نرصده والذي أثبت فشله بعد أن قُمننا بالتحوير الكامل لمنظومة التعليم العالي. بل إن إفراغ الفنون التشكيلية من محتوياتها الإبداعية تحت لائحة الفنون التطبيقية لا يُعتبر إلا تشويهاً للمجالين كليهما. فالطالبُ القادرُ على بناء تمشي إبداعي مُقنع ومُجدد في المشروع الذي يُجره لا يُعجزه بالمرّة أن يُحول خزفيته أو منحوتته مثلاً إلى شيء وظيفي. وحسب رأيي، لا يُعتبر ذلك إطلاقاً جوهر العملية التعليمية في مجال الفنون التشكيلية.

⁸ - أُنشِيت سنة 2011 لأكون مُديراً لقسم الفنون التشكيلية بالمعهد العالي للفنون والحرف بالقيروان، مما سمح لي بالاطلاع على الجذاذات البيداغوجية plaquettes pédagogiques للعديد من الزملاء ومُعابيتها نقدياً وإبداء بعض الملاحظات التي كان يقبلها البعض ويمتنعُ منها البعض الآخر.

⁹ - أو بالأحرى، الموقع الذي وضعنا فيه ساستنا.

¹⁰ - لقد لاحظت، من خلال إدارتي لقسم الفنون التشكيلية بالمعهد العالي للفنون والحرف بالقيروان ومن خلال مُسائلتي لبعض الزملاء من المعاهد الأخرى، إن الطلبة المرسمين بالمعاهد العليا للفنون والحرف التي لا إجازات أساسية فيها عادة ما يكونون أكثر خيبة ووهنا من بقية طلبة الفنون لأنهم يفتقدون للحافز الموضوعي الذي سيدفعهم للمُثابرة والاجتهاد والابتكار. ويرجع ذلك إلى الفكرة المسبقة السلبية جدا التي يحملونها عن الآفاق المهنية التي تنتظرهم بعد حُصُولهم على الإجازات التطبيقية في الفنون البصرية. وقد لاحظت طيلة أربع سنوات متتالية بالقيروان بأن ما يُقارب عن ثلث الطلبة المرسمين بالسنة أولى جذع مُشترك يسحبون ترسيمهم أولاً يُكملون دراستهم قبل نهاية السنة الجامعية. أمام هذه الفئة من الطلبة اليائسين منذ تلقيهم للتوجيه الجامعي بعد حُصُولهم على شهادة البكالوريا، يتضاعف دورُ الأساتذة المُشرفين على الورشات نظراً لأنه صار من اللازم عليهم - إذا كانوا يبحثون بالفعل عن خلق ديناميكية تفاعلية داخل ورشاتهم- أن يُجددوا خلق الحافز la motivation لدى الطالب والذي يتعدى عليه بدونه متابعة حصص الورشات بفاعلية حقيقية.

كما أني لا أعتقد بأن مفهوم "البراغماتية" كامنٌ في تحويل طلبة الفنون التشكيلية إلى حرفيين أو إلى مُصممين غير مُمكنين لا من المهارة التقنية للحرفي ولا من مناهج البحث الدقيقة للمُصمم، إذ لا تكمنُ "البراغماتية" في نظري في تغيير وجهة اختصاصٍ لحسابٍ اختصاص آخر وإفراغ الأول من محتواه المعرفي والإبداعي. فهل تنكر الأمريكان أنفسهم، المبتثق عنهم مفهوم "البراغماتية"، إلى الخصوصيات الجمالية للفنون البصرية لغاية إدراجها في خانة الفنون التطبيقية والتصميم حتى يتمكن حاملو شهادتهم العليا من الانصهار في سوق الشغل!؟

4- أهمية الترتيب البيداغوجي للطلبة بين التأطير الجامعي والتعلم الميداني:

يتنزل في هذا المستوى من التساؤل الدور الرئيسي الذي يلعبه الترتيب المهني للطلاب خارج المؤسسة ليحتك بسوق الشغل ومُتطلباتها ويكافحها فَرْضاً لِدائقةٍ جديدة نابعة من مناهج البحث التطبيقي التي تَمَرَسَ عليها وخبرها طيلة تكوينه؛ وأيضاً، من الخط السلوكي la ligne de conduite الذي بدأ يتوضّح لديه والذي اعتبره شخصياً من أهم الأهداف التعليمية التعليمية التي يجب أن نراهن عليها كأساتذة وكمُنسقي برامج. ولكن هل سيترك أصحاب الورشات التي يترتب فيها الطلبة، في مستوى الإجازة التطبيقية أو في مستوى الماجستير المهني، مجالاً لاختبار رؤاهم الذاتية ومقتراحاتهم الإبداعية خارج ما تُنتجهُ مؤسساتهم الاقتصادية؟ هل من الممكن تحويل فضاء العمل فترة الترتيب إلى مجال إبداعي يسمَح للطلاب بمزاولة خصوصياته الإبداعية ورؤاه الشخصية إلى جانب احتكاكه بسوق الشغل المهنية وما تُروجه من مُنتجات استهلاكية؟

من البديهي، بطبيعة الحال، أن لا يقبل القارئ على مؤسسات الترتيب بتحويل فضاء عملهم إلى مخابر تجريبية يمتحن فيها الطلبة زادهم الإبداعي. ولأن الهدف من الترتيب المهني بالنسبة للمكونين في معاهد الفنون والحرف هو إلتحام الطالب بسوق الشغل وفهم نوايسها والتدخل نسبياً في حيايتها بما أوتي من ملكات ابتكار وتحديد عملاً جاهدين على تطویرها وصقلها فترة تكوينه بالمؤسسة الجامعية، ارتأت بصفتي مدير قسم الفنون التشكيلية بالتشاور مع مدير قسم التصميم ولجنة من الأساتذة المشرفين على تأطير الترتيبات المهنية، أن تتم مناقشة تقرير الترتيب على ضوء معيارين مُتلازمين يبنثق الواحد منهما عن الآخر.

بالنسبة للمعيار الأول، فإنه يرتبط مباشرةً بالتقدم المادي لمؤسسة الترخيص وما قام الطالب بإنجازه داخلها وفق ما يتطلبه نظام العمل فيها، موضحاً لنا تقنيات العمل الموظفة وآلياته التي اعتمدها ليساهم فعلياً في دورها الإنتاجية، عارضاً علينا -مباشرة أو في تقريره- بعض الأعمال التي قام بإنجازها. أما المعيار الثاني، فإنه في علاقة مباشرة مع الهدف السلوكي والبنائي الذي تسعى المؤسسة الجامعية لإرسائه لدى خريجها.

وعند اجتماعنا الأول بالطلبة المترشحين، نصصنا على دور الترخيص المهني بالنسبة للخريجي معاهد الفنون والحرف وركزنا على أن الإضافة النوعية للطالب في صلب المؤسسة المهنية قد يكون حافزاً لأصحابها لانتدابه. وبالفعل، فإن الطلبة الذين راوخوا في فترة الترخيص بين فهم خصوصيات المؤسسة وآلياتها وخط عملها وأضافوا عليها بعضاً من لمساتهم الإبداعية، قد وفقوا إلى حد كبير في الحصول على وظائف فيها بعد نهاية فترة الترخيص؛ أما أولئك الذين اكتفوا بدور التشغيل ولم يستفيدوا إلا من المهارات الحرفية التي مدتهم بها المؤسسة المهنية، فقد أهدوا فترة ترخيصهم بنجاح وخرجوا منها دون أي وعود مقبلة.

وحتى لا تنصهر المؤسسة الجامعية وخصوصياتها التعليمية تماماً في شعار "التشغيلية" - الذي أعاود وأكرر بأنه شعار سياسي بالأساس وبأنه كان من بين التعلات التي ساهمت في تغيير منظومة التعليم العالي التونسي - ارتأينا مع بعض الزملاء أن يتضمن الجزء الثاني من الترخيص تقديماً لعمل شخصي، أجزه الطالب داخل مؤسسة الترخيص أو خارجها بإشراف أستاذ جامعي، شريطة أن يستند في إنجاز هذا المشروع على المواد والخامات وتقنيات العمل المنتهجة داخل المؤسسة المهنية التي تحتضنه.

وبالإضافة إلى ما تم تحصيله من خبرات عملية حرفية أو صناعية، حرصنا أثناء متابعتنا للطالب في فترة ترخيصه أن يقدم -بالتوازي مع ما يقوم به يومياً من أشغال في مؤسسة الترخيص- إنتاجاً متفرداً في تصميمه بالاعتماد على نفس آليات العمل والمواد الأولية التي توفرها المؤسسة المضيفة. وكانت هذه المروحة بين الحذاق المهني والتمشي الإبداعي، في ضل ظروف عمل مرهنة بسياقات الإنتاج والإنتاجية، من بين التحديات التي حاولنا رفعها وتحقيتها في خروج الطالب عن المعهد العالي للفنون والحرف بالقيروان. فما الذي أفصده ب"التمشي الإبداعي" في هذا السياق وهل يخضع لنفس المعايير الجامعية داخل مؤسسة الترخيص؟

يُعتبر "التمشي الإبداعي" في مجال تدريس الفنون مقارنة تعليمية وبيداغوجية تُساعد الطالب على إضفاء بعد في على ما يُنجزه. ولا يقترن البعد الفني فيما نقصده هنا بمنظور جمالي صرف، بل إننا نضعه بالأحرى في إطاره التعليمي التعلمي من حيث

تعالقهِ بالتمشي الإنشائي *poiétique* وبالمكتسبات السلوكية التي تُساعدُ المتعلم على بناء علاقة وطيدة بين المعرفة النظرية ومهاراته التقنية. وبالتالي، تُدرجُه هذه العلاقة في مسارٍ بحثي *processus expérimental* قوامه تواسُجُ بحثه -عبر الخطوط أو في الكلمات- مع المهارة التقنية التي يكتسبها عن طريقة التجربة ومزاولتها المتواصلة.

ولا يختلِفُ بُنيويًا التمشي الإبداعي الذي يُخصُ مجال تدريس الفنون عن التمشي الإبداعي الذي ينتهجه الطالب خارج المؤسسة الجامعية باستثناء أن الكفايات التي إكتسبها أصبحت تأخذُ اتجاهًا أفقيًا بعد أن كان اتجاهها عموديًا يُواكب الاختصاص. والكفايات الأفقية هي كفايات عامة لا ترتبط بتعلُّمٍ محدد دون غيره، بل تتطورُ ضمن مقامات مُتعددة ومُختلفة لأنها عابرةٌ لمجالات التعلُّم داخلَ فضاء المؤسسة الجامعية أو خارجها. كما تشتركُ في تحقيق هذه الكفايات الأفقية كلُّ المواد التعليمية والأنشطة التي تُنجز بالتوازي بين المؤسستين الجامعية والمهنية.

وبهذا المعنى، تُصبحُ هذه الكفايات دائمةً وقابلةً للتعميم، ويُمكن نقلها من سياق التعليم العالي إلى سياق الحياة العامة؛ كما يُمكن توظيفها لحلِّ مشاكلٍ طارئة أو لاستنباط حُلُولٍ بديلة يُستعاض بها عن الحُلُول المتداولة. ولا تقوم هذه الكفايات الأفقية على تعلُّمٍ وحيد أو على اختصاص بعينه، وإنما هي نتيجة تظافرِ تعلُّمات كثيرة يبلغ المتعلم من تحصيلها، في كل مرحلة، مُستوى من إدراك معناها ووجهتها ما يُمكنه من تصريفها تصريفًا مناسبًا ومُتكيفًا مع الأوضاع المادية التي يجِدُ فيها الطالب نفسه.

غيرَ أن الأمر يضل من الصُعوبة بما كان في كل الحالات، حتى يَتِمَّكن طالبنا على امتداد الأشهرِ الثلاثة المخصصة لفترة الترتُّب أن يستوعب التَّقنيات الجديدة التي تُمدُّه بها مؤسسة الترتُّب وأن يبتكر عمَله الشخصي بالتوازي. ولم تدفعنا هذه الصُعوبة على التراجع عما قدرناه من ضرورة المروحة بين الإنتاج والابتكار في فترة الترتُّب، على قصَرها، لأننا لاحظنا ميدانيًا بأن الطالب الذي يُوفِّق في هذه المروحة هو الذي يَتِمَّكنُ في نهاية الترتُّب من الحصول على وظيفة داخل المؤسسة الحاضنة، في حين يكتفي بقية الطلبة بما اكتسبوه من مهاراتٍ تقنية أثناء فترة ترتُّبهم الوجيزة.

كما لاحظنا كذلك، في قسم الفنون التشكيلية أو في قسم التصميم، بأن أغلبية الطلبة الموقَّفين في هذه المروحة بين الصنعة والابتكار هم من خريجي الماجستير المهني. وتزيدُ هذه الملاحظة في دعم قناعاتي الراسخة بأن الزمن الدراسي الذي يتحصل الطالب على إثره على إجازته التطبيقية غير كافٍ بالمرة حتى يتسنى له تحويل جملة ما تعلمه إلى مكتسبات سلوكية يُوظفها في جُلِّ

السياقات البحثية أو المهنية التي يجد فيها نفسه. كما أنه لا يمكن استيفاء مقومات المشروع البيداغوجي لختتم نهاية الدروس في ظرفٍ وجيزٍ لا يتجاوز الأربع عشرة أسبوعًا. فكيف يمكن حينئذٍ أن ننتظر من طلبتنا مردوديةً ونجاعةً في سوق الشغل والحال أن مشروعهم كان مُرتجلاً؟

الخلاصة:

إذا كان اعتماد منظومة "إمد" في التعليم العالي الغربي ذو نجاعة بيّنة من خلال تسهيل حركية الطالب بين المؤسسات الجامعية الأوروبية ذات الاختصاص والتقارب الكبير بين مضامين التدريس فيها، فإن محاولات تطبيقها على منظومات تعليمنا العربي كانت مُرتجلة ومتسعة نوعاً ما لأننا لم نُمهد الأرضية اللازمة التي تضمن مردوديتها في تكوين الطلبة وفي مساعدتهم للدخول إلى سوق الشغل.

ولكن بالرغم من ذلك، فإن الرجوع على الأعقاب يُعد أمراً شبه مستحيل لضخامة التكلفة التي تكبدها هذا الانتقال من منظومة لأخرى، مما يجعل ضرورة مراجعة مناهجنا البيداغوجية وتصنيف أهدافنا التعليمية التعلمية وفق أولويات التحولات الاجتماعية والسياسية الراهنة التي تعيشها بلدان الربيع العربي. ومهما تكن المنظومة التعليمية المنتهجة، فإن المراهنة على الفرد والخصوصية الثقافية النقدية التي ستترسخ لديه والحلول الخلاقة التي سيبتدعها أمام الأزمات التي يمر بها في مسيرته هو الذي سيكون المعيار الأجدى لتقييم مدى فعالية مناهجنا التعليمية ومدى فحواها في إدراك كل هذه الأهداف مجتمعة.

المراجع:

- Dominique Château, « Défense et illustration de la notion d'arts plastiques (et de celle d'arts appliqués) », Article publié in http://artsplastiques.ac-bordeaux.fr/bibliographie_chateau.htm.
- Georges - Lerbet, article intitulé « Approche systémique et sciences de l'éducation », paru in *Revue française de pédagogie* n°67, Paris 1984.

- Mahsouna Sellami, *Arts plastiques et Enseignement, essai poétique*, Editions Unité de recherche Pratiques artistiques modernes en Tunisie, Tunis 2012.

- روضة بن عثمان، "حول دسترة حق كل التونسيين في تعليم جيد"، مقال منشور بجريدة "مواطنون" يوم 12 أوت 2011.
- خالد عبدة، "تدريس الفنون والضرورة العاجلة لتأسيس خصوصية ثقافية نقدية"، مقال منشور في مجلة قضايا إستراتيجية، العدد الخاص بجويلية، أوت، سبتمبر، 2012.